تحليلات وآراء

# من تقاسم الأعباء إلى تسعير الحماية

## تحولات السياسة الأمريكية من الحرب الباردة إلى ترامب

بقلم

العميد الدكتور محمد حجاب

مصر

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.


- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.



## للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net


مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

**مقدمة**

**هل غيّر ترامب السياسة الأمريكية أم كشف منطقها الحقيقي؟**

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثم بصورة أكثر وضوحاً مع اندلاع الحرب الباردة، اضطلعت الولايات المتحدة بدور استثنائي في بناء وإدارة منظومة الأمن الدولي الغربي. فمن خلال حلف شمال الأطلسي، والتحالفات العسكرية في آسيا، والوجود العسكري في "الشرق الأوسط"، وشبكة واسعة من القواعد والانتشار البحري والجوي، أصبحت واشنطن القوة المركزية في توفير الردع والأمن لحلفائها.

غير أن قراءة هذا الدور باعتباره «حماية مجانية» للعالم لا تتفق مع طبيعة السياسة الدولية. فالولايات المتحدة لم تتحمل تكلفة الانتشار العسكري العالمي دون مقابل؛ إذ حصلت في المقابل على نفوذ سياسي واسع، وقواعد عسكرية، وامتيازات استراتيجية، وأسواق، وشبكات تحالف، وقدرة أكبر على التأثير في حركة التجارة والطاقة والأمن الدولي. ومع ذلك، ظلت هناك مشكلة حقيقية داخل النظام الأمريكي للتحالفات: **من يتحمل تكلفة القوة الأمريكية التي توفر الأمن للجميع؟**

هذه المشكلة ليست جديدة، ولم تبدأ مع دونالد ترامب. فقد كان الرئيس دوايت أيزنهاور يضغط منذ خمسينيات القرن الماضي على الحلفاء الأوروبيين لتحمل قدر أكبر من أعباء الدفاع الجماعي، كما ظلت قضية تقاسم الأعباء بنداً متكرراً في النقاشات الأمريكية والأطلسية لعقود.[1]

لكن ترامب نقل هذه القضية إلى مستوى مختلف. فبدلاً من التعامل معها باعتبارها مسألة فنية تتعلق بموازنات الدفاع، جعلها جزءاً من فلسفة أوسع لإعادة تعريف التحالفات الأمريكية وفق منطق المنفعة المتبادلة والعائد المباشر. ومن هنا فإن السؤال ليس ما إذا كان ترامب قد اخترع سياسة «ادفع مقابل الحماية»، لأن الإجابة التاريخية هي لا؛ وإنما السؤال الأهم هو: **هل يحول ترامب مبدأ «تقاسم الأعباء» من سياسة تفاوضية داخل التحالفات إلى قاعدة جديدة لإدارة القوة الأمريكية عالمياً؟** وفي تقديري، فإن هذا هو التحول الحقيقي الذي يستحق الدراسة.

**أولاً: جذور السياسة تعود إلى الحرب الباردة**

تأسس حلف الناتو عام 1949 في بيئة استراتيجية كان الاتحاد السوفيتي يمثل فيها التهديد المركزي للولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وبعد اندلاع الحرب الكورية عام 1950، توسعت الالتزامات العسكرية الأمريكية في أوروبا، وأصبحت الولايات المتحدة الطرف الرئيسي في توفير الردع النووي والقدرات العسكرية الاستراتيجية للحلف.[2]

---

[1] U.S. Department of State, Office of the Historian, "NATO's Collective Burden Sharing," Foreign Press Centers, 2023, https://2021-2025.state.gov/briefings-foreign-press-centers/fpc-nato-series/nato-collective-burden-sharing/.

[2] U.S. Department of State, Office of the Historian, "North Atlantic Treaty Organization (NATO), 1949," Milestones: 1945–1952, https://history.state.gov/milestones/1945-1952/nato,

وكانت المعادلة واضحة: الولايات المتحدة توفر الجزء الأكبر من القوة الاستراتيجية، بينما توفر الدول الأوروبية قوات وموارد وبنية تحتية ومساهمات مالية. لكن هذه المعادلة لم تكن مستقرة.

ففي خمسينيات القرن الماضي، بدأ المسؤولون الأمريكيون في انتقاد اعتماد أوروبا على المظلة الأمنية الأمريكية، وظهرت مبكراً فكرة أن على الأوروبيين أن يتحملوا نصيباً أكبر من تكلفة دفاعهم. وتكشف الوثائق التاريخية لوزارة الخارجية الأمريكية أن قضية «تقاسم الأعباء» كانت بالفعل قضية مزمنة داخل الحلف منذ بداياته، وأن الخلاف لم يكن حول مبدأ التحالف ذاته، بل حول حجم مساهمة كل طرف في الحفاظ عليه.[1]

وتوثق سجلات السياسة الأمريكية تجاه أوروبا خلال إدارتي جونسون ونيكسون أن قضية مساهمة الأوروبيين في الدفاع كانت «قضية دائمة»، إذ ربط مشرّعون أمريكيون - عبر مقترحات مثل تعديل مانسفيلد - بين حجم القوات الأمريكية في أوروبا وميزان المدفوعات الأمريكي، بينما أكد الأوروبيون في المقابل أن دفاع واشنطن عن القارة يخدم في الوقت ذاته مصلحة أمريكية مباشرة.[2]

وهذه النقطة التاريخية شديدة الأهمية، لأنها تكشف أن الجدل الحالي ليس جديداً في جوهره. الجديد هو درجة الصراحة التي يتعامل بها ترامب مع المعادلة.

**ثانياً: من «تقاسم الأعباء» إلى «الدفع مقابل الأمن»**

**يمكن التمييز تحليلياً بين ثلاث مراحل رئيسية في تطور السياسة الأمريكية:**

المرحلة الأولى، خلال الحرب الباردة، قامت على القيادة الأمريكية مع مساهمات الحلفاء. والمرحلة الثانية، بعد انتهاء الحرب الباردة، قامت على القيادة الأمريكية مع إعادة توزيع جزئية للمهام، خصوصاً مع تحول الناتو من التركيز على الردع ضد الاتحاد السوفيتي إلى عمليات إدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب والتدخلات الخارجية. أما المرحلة الثالثة، التي أصبحت أكثر وضوحاً مع ترامب، **فتقوم على إعادة تسعير الالتزامات الأمنية الأمريكية.**

**وفي هذه المرحلة لا تسأل واشنطن فقط: «هل أنت حليف؟». بل تسأل أيضاً: ماذا تقدم لهذا التحالف؟ كم تنفق على الدفاع؟ كم تستثمر في قواتك المسلحة؟ كم تشتري من المعدات؟ ما حجم مساهمتك في العمليات؟ ما الذي توفره من قواعد وتسهيلات؟ وما العائد الاقتصادي والاستراتيجي الذي تحصل عليه الولايات المتحدة من استمرار التزامها؟**

---

[1] U.S. Department of State, Office of the Historian, "NATO's Collective Burden Sharing,op.cit,.

[2] Foreign Relations of the United States, 1969–1976, vol. XLI, Western Europe; NATO, 1969–1972 (Washington: U.S. Government Printing Office, 2012), https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v41,

وهذا التحول يمكن وصفه بمفهوم «تسعير الحماية»، ليس بمعنى تجاري حرفي، وإنما بمعنى جعل تكلفة الالتزام الأمريكي جزءاً صريحاً من التفاوض مع الحلفاء.

**ثالثاً: الأرقام تكشف حجم المشكلة**

تكشف بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام «SIPRI» أن الولايات المتحدة لا تزال القوة العسكرية الأكبر في العالم بفارق كبير. فقد بلغ الإنفاق العسكري الأمريكي نحو 954 مليار دولار عام 2025 - بانخفاض 7.5% عن 2024 نتيجة عدم إقرار مساعدات عسكرية جديدة لأوكرانيا - بما يعادل نحو 33% من الإنفاق العسكري العالمي، مقابل نحو 336 مليار دولار للصين و190 مليار دولار لروسيا.[1]

وبلغ إجمالي الإنفاق العسكري العالمي في العام نفسه نحو 2.887 تريليون دولار، بزيادة حقيقية قدرها 2.9% عن 2024، للعام الحادي عشر على التوالي.[2]

وهذا التراجع الأمريكي، رغم محدوديته، له دلالة مهمة: فحتى القوة المركزية في التحالف بدأت تُظهر حساسية تجاه حجم إنفاقها الخارجي - وهو ما يعزز منطق الضغط باتجاه تحميل الحلفاء عبئاً أكبر.

لكن الأرقام الأكثر أهمية بالنسبة إلى موضوع تقاسم الأعباء تظهر داخل الناتو نفسه.ففي عام 2024 بلغ الإنفاق العسكري لجميع أعضاء الناتو نحو 1.506 تريليون دولار، وكانت الولايات المتحدة مسؤولة عن نحو 997 مليار دولار، أي ما يقارب 66% من إجمالي الإنفاق العسكري للناتو.[3]

أما أعضاء الناتو الأوروبيون فبلغ إنفاقهم نحو 454 مليار دولار. وهذه الأرقام لا تعني بالضرورة أن الولايات المتحدة تتحمل 66% من «تكلفة الدفاع عن أوروبا»، لأن الإنفاق العسكري لا يساوي تلقائياً حجم المساهمة في القدرات المشتركة، كما أن القوات الأمريكية تخدم مصالح عالمية تتجاوز أوروبا. لكنها تكشف بوضوح اختلال الحجم المالي داخل التحالف. وهنا يمكن فهم الضغوط الأمريكية بصورة أفضل.

**رابعاً: أوروبا بدأت بالفعل في تغيير المعادلة**

إذا كان ترامب قد مارس ضغطاً سياسياً كبيراً على أوروبا، فإن التحولات العسكرية الأوروبية لا يمكن تفسيرها بالضغط الأمريكي وحده. فالحرب الروسية-الأوكرانية فرضت على أوروبا إعادة تقييم أمنها بصورة عميقة.

---

[1] Xiao Liang et al., "Trends in World Military Expenditure, 2025" (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, April 2026), https://www.sipri.org/publications/2026/sipri-fact-sheets/trends-world-military-expenditure-2025,

[2] SIPRI, "Global Military Spending Rise Continues as European and Asian Expenditures Surge," press release, April 27, 2026, https://www.sipri.org/media/press-release/2026/global-military-spending-rise-continues-european-and-asian-expenditures-surge,

[3] SIPRI Military Expenditure Database, https://www.sipri.org/databases/milex,

وبلغ الإنفاق العسكري الأوروبي في عام 2025 نحو 864 مليار دولار بزيادة قدرها 14% بالقيمة الحقيقية عن 2024، بينما ارتفع الإنفاق العسكري للدول الأوروبية الأعضاء في الناتو إلى نحو 559 مليار دولار.[1]

كما ارتفع متوسط العبء العسكري في أوروبا من 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2024 إلى 3.2% عام 2025.[2]

**وهذه ليست زيادة هامشية. إنها تعكس تحولاً استراتيجياً في التفكير الأوروبي.**

فألمانيا، على سبيل المثال، رفعت إنفاقها العسكري في 2025 بنحو 24% ليصل إلى نحو 114 مليار دولار، بينما ارتفع الإنفاق البولندي بنحو 23% إلى نحو 46.8 مليار دولار، وارتفع الإنفاق الإسباني بنحو 50% إلى نحو 40.2 مليار دولار.[3]

ومن هنا نستطيع أن نقول إن الضغوط الأمريكية جاءت في لحظة كانت فيها البيئة الأمنية الأوروبية نفسها تدفع باتجاه زيادة الإنفاق. لكن ترامب أعطى هذا الاتجاه بعداً سياسياً جديداً.

**خامساً: قمة لاهاي.. من 2% إلى 5%**

تمثل قمة الناتو في لاهاي عام 2025 نقطة تحول كمية مهمة في قضية تقاسم الأعباء. فقد اتفق الحلفاء على رفع الهدف إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا بحلول 2035، بدلاً من هدف 2% الذي تم الاتفاق عليه في قمة ويلز عام 2014.[4] والأهم أن نسبة الـ5% ليست كلها إنفاقاً عسكرياً تقليدياً. **فقد حدد الاتفاق:**

3.5% من الناتج المحلي الإجمالي لتلبية الاحتياجات الدفاعية الأساسية وقدرات القوات المسلحة، وحتى 1.5% لمجالات مرتبطة بالأمن والدفاع، مثل حماية البنية التحتية الحيوية، والشبكات، والمرونة المدنية، والابتكار، والقاعدة الصناعية الدفاعية.[5]

---

[1] Xiao Liang et al., "Trends in World Military Expenditure, op.cit,.

[2] SIPRI, SIPRI Yearbook 2026, chap. 5, "Military Expenditure" (Oxford: Oxford University Press, 2026), https://www.sipri.org/yearbook/2026/05.

[3] SIPRI Military Expenditure Database, April 2026, https://www.sipri.org/media/press-release/2026/global-military-spending-rise-continues-european-and-asian-expenditures-surge.

[4] NATO, "The Hague Summit Declaration," June 25, 2025, https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_236705.htm.

[5] NATO, "Defence Investment and NATO's 5% Commitment," NATO Topics, https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_49198.htm.

وهذا التحول له دلالة سياسية واقتصادية كبيرة. فإذا تحقق الهدف، فإن دول الناتو ستنقل جزءاً كبيراً من مواردها المالية من مجالات مدنية إلى الأمن والدفاع خلال العقد المقبل. وبالتالي فإن قضية «تقاسم الأعباء» لم تعد مجرد خلاف بين واشنطن وبروكسل، بل تحولت إلى إعادة هيكلة جزئية للإنفاق العام في الدول الأوروبية.

**سادساً: لماذا لا يمكن القول إن ترامب اخترع هذه السياسة؟**

تقدم البيانات التاريخية إجابة واضحة. فالنقاش حول مساهمة الحلفاء بدأ منذ الخمسينيات، واستمر في الستينيات والسبعينيات، وتجدد في عهد ريغان، ثم ظهر في التسعينيات بعد انتهاء الحرب الباردة، وعاد بقوة بعد هجمات 11 ايلول، ثم أصبح أكثر حدة في عهد ترامب الأول، واستمر في عهد بايدن.

وهذا يعني أن هناك استمرارية بنيوية في السياسة الأمريكية. لكن ترامب يختلف عن سابقيه في طبيعة اللغة السياسية: فالإدارات السابقة كانت تميل إلى صياغة المسألة باعتبارها مسؤولية مشتركة، أما ترامب فيميل إلى صياغتها باعتبارها اختلالاً في الصفقة. وهنا يصبح الفارق ليس في الهدف، وإنما في المنهج السياسي المستخدم للوصول إليه.

**سابعاً: ترامب وإعادة تعريف قيمة التحالف**

في السياسة التقليدية، التحالف قيمة استراتيجية بحد ذاته. أما في رؤية ترامب، فالتحالف يصبح أكثر ارتباطاً بالعائد. وهذا لا يعني أن ترامب لا يرى قيمة في التحالفات، بل يعني أنه يريد قياس هذه القيمة بصورة أكثر مباشرة.

ومن هنا يمكن بناء معادلة تحليلية تقريبية للسياسة الترامبية: قيمة التحالف = الأمن المتبادل + المساهمة المالية + القدرات العسكرية + العائد الاقتصادي + المنفعة الجيوسياسية.

وإذا اختل أحد هذه المكونات بدرجة كبيرة، فإن ترامب يميل إلى إعادة التفاوض على العلاقة. وهذه النقطة تفسر لماذا يجمع خطابه بين قضايا تبدو في الظاهر منفصلة: الدفاع، والتجارة، والاستثمار، والطاقة، وشراء السلاح، والقواعد العسكرية، والناتو، والوجود الأمريكي في الخارج؛ فهو يتعامل معها باعتبارها مكونات مختلفة لصفقة استراتيجية واحدة.

**ثامناً: الخليج.. النموذج الأكثر تعقيداً**

إذا كان النموذج الأوروبي قائماً على الناتو والدفاع الجماعي، فإن النموذج الخليجي مختلف. فالولايات المتحدة لا تملك في الخليج تحالفاً مطابقاً للناتو، لكنها تمتلك شبكة واسعة من العلاقات الأمنية والقواعد العسكرية والتعاون الاستخباراتي وصفقات التسليح.

كما أن دول الخليج نفسها أصبحت من أكبر المنفقين العسكريين في العالم. فوفق بيانات SIPRI، بلغ الإنفاق العسكري السعودي نحو 83.2 مليار دولار عام 2025، لتحتل المملكة المرتبة الثامنة عالمياً بين أكبر المنفقين العسكريين.[1]

وهذا الرقم مهم للغاية. فالسعودية لا تقع في نموذج «الدولة التي لا تنفق على دفاعها وتنتظر الولايات المتحدة»، بل هي دولة تنفق عشرات المليارات سنوياً على الدفاع، وتستثمر في تطوير قواتها وقدراتها الدفاعية.

ومن ثم فإن المعادلة الخليجية لا يمكن اختزالها في «ادفعوا لكي نحميكم»، بل هي أقرب إلى: «أنفقوا أكثر على قدراتكم، واشتروا قدرات متقدمة، وشاركوا في تحمل الأمن الإقليمي، بينما توفر الولايات المتحدة القدرات النوعية التي يصعب على أي دولة إقليمية امتلاكها منفردة». وهذا فرق مهم.

**تاسعاً: لماذا الخليج مهم للولايات المتحدة نفسها؟**

من الخطأ تحليل الوجود الأمريكي في الخليج من منظور حماية دول الخليج فقط. فالخليج يمثل عنصراً حاسماً في أمن الطاقة العالمي، والتجارة البحرية، والاستقرار الاقتصادي، وموازين القوى في "الشرق الأوسط". كما أن الولايات المتحدة نفسها تستفيد من حرية الملاحة ومن استقرار أسواق الطاقة ومن منع قوة إقليمية واحدة من السيطرة على الممرات الاستراتيجية.

ومن ثم فإن الأمن الأمريكي في الخليج ليس تكلفة تتحملها واشنطن لصالح الآخرين فقط، بل هو أيضاً استثمار في المصلحة الأمريكية والنظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة. وهذه نقطة تجعل فكرة «الدفع مقابل الحماية» بحاجة إلى قدر من التوازن؛ فإذا كان الحليف مطالباً بالمساهمة، فإن الولايات المتحدة نفسها تحصل على مقابل استراتيجي من وجودها. وبالتالي فإن العلاقة ليست علاقة «حامٍ ومحمي» بالمعنى البسيط، وإنما تبادل للمصالح والقدرات.

**عاشراً: آسيا تدخل المعادلة نفسها**

لا تتوقف فلسفة تقاسم الأعباء عند أوروبا والخليج، فالحلفاء الآسيويون أصبحوا أيضاً أمام ضغوط أمريكية متزايدة لزيادة مساهماتهم الدفاعية.

---

[1] SIPRI, SIPRI Yearbook 2026, "Top 15 Military Spenders, 2025," https://www.sipri.org/yearbook/2026/05,

وتكشف بيانات SIPRI أن الإنفاق العسكري في آسيا وأوقيانوسيا بلغ نحو 681 مليار دولار في 2025، بزيادة 8.1% عن العام السابق.[1]

وارتفع الإنفاق العسكري الياباني بنحو 9.7% إلى 62.2 مليار دولار، بينما ارتفع الإنفاق الكوري الجنوبي إلى نحو 47.8 مليار دولار.[2]

وهذه الزيادة ليست نتيجة الضغط الأمريكي وحده؛ فهي مرتبطة أيضاً بصعود الصين، والتوتر حول تايوان، وتطور القدرات الصاروخية لكوريا الشمالية. لكن العامل الأمريكي يظل حاضراً؛ فواشنطن تريد أن يكون حلفاؤها في آسيا قادرين على تحمل مسؤولية أكبر عن أمنهم، بينما تركز على القدرات التي لا يستطيع الحلفاء توفيرها منفردين، مثل الردع النووي، والاستخبارات الاستراتيجية، والقدرات بعيدة المدى، والانتشار البحري والجوي.

وهذا يشير إلى تحول أوسع: الولايات المتحدة لا تريد بالضرورة تقليل نفوذها، وإنما تريد تقليل نسبة التكلفة التي تتحملها منفردة.

**الحادي عشر: حدود القوة الأمريكية، ومن «شرطي العالم» إلى «مدير شبكة الأمن»**

إذا كان ترامب يقول للحلفاء: «تحملوا جزءاً أكبر من التكلفة»، فإن الولايات المتحدة نفسها تواجه قيوداً مالية واقتصادية. فقد بلغ الإنفاق العسكري الأمريكي نحو 954 مليار دولار في 2025، ومع ذلك ظل يمثل نحو ثلث الإنفاق العسكري العالمي، رغم انخفاضه 7.5% عن العام السابق.[3]

وهذا يعني أن واشنطن لا تزال تمتلك قدرة عسكرية تفوق أي منافس منفرد. لكن في الوقت نفسه، فإن اتساع دائرة الالتزامات الأمريكية يجعل السؤال عن استدامة الانتشار العالمي سؤالاً مشروعاً؛ فالولايات المتحدة تواجه في الوقت نفسه روسيا في أوروبا، والصين في المحيطين الهندي والهادئ، والجمهورية الإسلامية في إيران وشبكاتها الإقليمية في "الشرق الأوسط"، بالإضافة إلى التزاماتها العالمية. وهنا تصبح مشاركة الحلفاء ضرورة عملية، وليس مجرد مطلب ترامب.

ومن هنا يمكن فهم فلسفة ترامب باعتبارها محاولة لتحرير جزء من القوة الأمريكية من الالتزامات الثانوية وإعادة تركيزها على المنافسة الكبرى. وفي تقديري، فإن العبارة الأكثر دقة لوصف هذه السياسة ليست «الانعزال الأمريكي»؛ فترامب لا يريد خروج الولايات المتحدة من النظام الدولي، ولا التخلي عن أوروبا أو الخليج أو آسيا، بل يريد إعادة صياغة العلاقة معها بحيث يصبح الأمن مسؤولية موزعة.

---

[1] SIPRI, "Trends in World Military Expenditure, 2025" op.cit,.

[2] Al Jazeera, "Five Charts That Show the Rise of Global Militarisation," April 29, 2026, citing SIPRI data, https://www.aljazeera.com/news/2026/4/29/five-charts-that-show-the-rise-of-global-militarisation,

[3] SIPRI, SIPRI Yearbook 2026, "Military Expenditure" op.cit,.

ومن هنا قد يكون الوصف الأدق هو أن الولايات المتحدة تنتقل تدريجياً من دور «شرطي العالم» - الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن الأمن - إلى دور «مدير شبكة الأمن الدولي»، الذي يضع القواعد، ويملك القدرات العليا، ويوجه الحلفاء، لكنه يطالب كل طرف بتحمل مسؤولية أمن منطقته. وهذا التغيير يحمل أبعادًا استراتيجية كبيرة.

**الثاني عشر: هل «ادفع مقابل الحماية» تهديد للتحالفات؟**

هنا يجب التمييز بين مستويين. إذا كان المقصود زيادة الإنفاق الدفاعي للحلفاء، وتطوير قدراتهم العسكرية، وتحملهم مسؤولية أكبر عن أمنهم، فإن هذه السياسة قد تؤدي إلى تحالفات أكثر توازناً. لكن إذا تحولت إلى ربط الالتزام الأمريكي بصورة آلية بحجم الأموال المدفوعة، فإن النتيجة قد تكون مختلفة.

فالتحالفات لا تقوم على المال فقط، بل على المصداقية والردع والثقة السياسية. والردع يعتمد على اعتقاد الخصم بأن الولايات المتحدة ستقف إلى جانب حليفها عندما يتعرض للخطر. ولذلك فإن الإفراط في تحويل الأمن إلى معادلة مالية قد يخلق مشكلة استراتيجية: كلما زادت قابلية الضمان الأمني للتفاوض، زادت احتمالات اختبار الخصوم لحدود هذا الضمان.

وهنا تكمن المفارقة: قد تؤدي سياسة الضغط على الحلفاء إلى زيادة قدراتهم، وهذا إيجابي، لكن إذا أدت في الوقت نفسه إلى إضعاف الثقة في الضمان الأمريكي، فقد تحقق واشنطن مكسباً مالياً على المدى القصير مقابل تكلفة استراتيجية على المدى الطويل.

**الثالث عشر: التقييم الاستراتيجي**

**يمكن تلخيص التحول الأمريكي في خمس ملاحظات رئيسية:**

**أولاً:** تقاسم الأعباء ليس اختراعاً ترامبياً، بل سياسة أمريكية متجذرة منذ الحرب الباردة.

**ثانياً:** ترامب رفع مستوى الصراحة السياسية في التعامل مع هذه القضية، وربطها بصورة أكبر بمنطق الصفقة والمصلحة المباشرة.

**ثالثاً:** التحول ليس ماليًا فقط؛ فالهدف هو نقل جزء أكبر من المسؤولية العسكرية إلى الحلفاء.

**رابعاً:** البيئة الدولية نفسها تدفع باتجاه هذا التحول، لأن الولايات المتحدة تواجه أكثر من منافس استراتيجي في الوقت نفسه.

**خامساً:** نجاح السياسة يتوقف على قدرتها على تحقيق التوازن بين تقاسم التكلفة والحفاظ على المصداقية - وهذه النقطة الأخيرة هي الأهم.

## خاتمة

### هل تتخلى أمريكا عن العالم؟

في تقديري، لا. لكنها تريد أن تتخلى عن شيء آخر: أن تكون الدولة التي تدفع وحدها ثمن الأمن الذي يستفيد منه الآخرون. وهذا هو الفارق الجوهري.

فمنذ الحرب الباردة، بنت الولايات المتحدة شبكة عالمية من التحالفات العسكرية والأمنية، لكنها دفعت في مقابل ذلك تكلفة ضخمة، وحصلت في الوقت نفسه على نفوذ استراتيجي واسع. وترامب لا يهدم هذه الشبكة، وإنما يحاول إعادة توزيع تكلفتها وإعادة تسعير العلاقة داخلها.

ومن هنا فإن العبارة الأكثر دقة ليست: «أمريكا لن تحمي أحداً إلا إذا دفع»، وإنما: «أمريكا تريد أن يدفع حلفاؤها أكثر، وينفقوا أكثر، ويقاتلوا أكثر، ويتحملوا مسؤولية أكبر، بينما تحتفظ واشنطن بالقدرات الاستراتيجية العليا التي تجعلها القوة المركزية في النظام الدولي». وهذه ليست قطيعة كاملة مع السياسة الأمريكية منذ الحرب الباردة، وإنما تطور أكثر حدة لمنطق كان موجوداً أصلاً، والفارق الحقيقي أن ترامب جعل هذا المنطق معلناً ومباشراً، وربطه بفلسفة «المعاملة بالمثل» في السياسة الخارجية.

وهنا نصل إلى الاستنتاج الأهم: ترامب لا يريد نهاية الإمبراطورية الأمريكية، وإنما يريد إمبراطورية أقل تكلفة على الولايات المتحدة وأكثر مردوداً عليها.

وإذا نجحت هذه السياسة، فقد نشهد خلال العقد المقبل نظاماً أمنياً دولياً مختلفاً: الولايات المتحدة تحتفظ بالقيادة، بينما تتحمل أوروبا مسؤولية أكبر عن أوروبا، ودول الخليج مسؤولية أكبر عن الخليج، واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا مسؤولية أكبر عن أمن آسيا. أما واشنطن، فتحتفظ بالدور الذي يصعب على أي قوة أخرى أن تنافسها فيه: الردع النووي، والقدرات التكنولوجية المتقدمة، والقوة البحرية والجوية العالمية، والاستخبارات الاستراتيجية، والقدرة على نقل القوة عبر القارات. وبذلك لا تنسحب أمريكا من العالم، وإنما تعيد تنظيم علاقتها به.

ومن هنا فإن السؤال الحقيقي في المرحلة المقبلة لن يكون: **هل ستظل أمريكا شرطي العالم؟** بل: **كم من تكلفة الأمن العالمي ستظل الولايات المتحدة مستعدة لتحملها، وكم منها ستنقله إلى حلفائها وشركائها؟** وهذا السؤال، في تقديري، سيكون أحد أهم محددات شكل النظام الدولي خلال العقد المقبل.

## المصادر

### أولاً: الوثائق الرسمية والمصادر الأولية

#### أ. وثائق الحكومة الأمريكية

**1**. United States Department of State. Foreign Relations of the United States, 1969–1976. Vol. 41, Western Europe; NATO, 1969–1972. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 2012. https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v41.

**2.**United States Department of State. Foreign Press Centers. "NATO's Collective Burden Sharing." 2023. Accessed September 15, 2026. https://fpc.state.gov/.

**3**.United States Department of State. Office of the Historian. "North Atlantic Treaty Organization (NATO), 1949." Milestones in the History of U.S. Foreign Relations: 1945–1952. Accessed September 15, 2026. https://history.state.gov/milestones/1945-1952/nato.

#### ب. وثائق حلف شمال الأطلسي

**1.** North Atlantic Treaty Organization. "The Hague Summit Declaration." June 25, 2025. https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_236705.htm.

**2.** North Atlantic Treaty Organization. "Defence Investment and NATO's 5% Commitment." NATO Topics. Accessed September 15, 2026. https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_49198.htm.

### ثانياً: التقارير والدراسات الصادرة عن مراكز البحث

**1**. Liang, Xiao, et al. "Trends in World Military Expenditure, 2025." SIPRI Fact Sheet. Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, April 2026. https://www.sipri.org/publications/2026/sipri-fact-sheets/trends-world-military-expenditure-2025.

**2.** Stockholm International Peace Research Institute. "Military Expenditure." Chap. 5 in SIPRI Yearbook 2026: Armaments, Disarmament and International Security. Oxford: Oxford University Press, 2026. https://www.sipri.org/yearbook/2026/05.

**3**. Stockholm International Peace Research Institute. "Global Military Spending Rise Continues as European and Asian Expenditures Surge." Press release, April 27, 2026. https://www.sipri.org/media/press-release/2026/global-military-spending-rise-continues-european-and-asian-expenditures-surge.

**ثالثاً: قواعد البيانات الإحصائية**

**1.** Stockholm International Peace Research Institute. SIPRI Military Expenditure Database. Stockholm: SIPRI, 2026. Accessed September 15, 2026. https://www.sipri.org/databases/milex.

**رابعاً: المصادر الصحفية**

**1.** Al Jazeera. "Five Charts That Show the Rise of Global Militarisation." April 29, 2026. https://www.aljazeera.com/news/2026/4/29/five-charts-that-show-the-rise-of-global-militarisation.